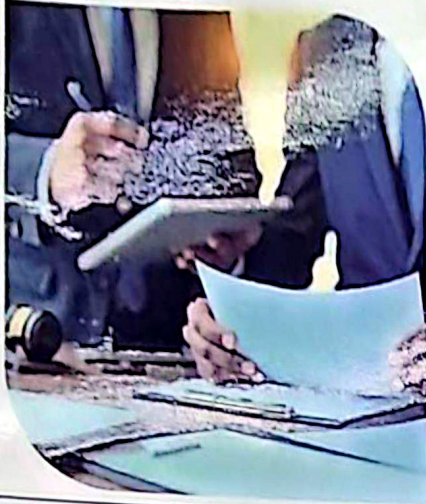
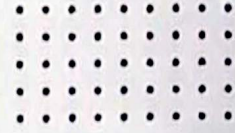
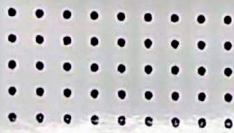


الدكتور موسى خالد



الاختصاص القضائي
في المادة الإدارية
في التشريع الجزائري

على ضوء آخر التعديلات
والمستجدات القانونية



عنوان الكتاب: الاختصاص القضائي
في المادة الإدارية في التشريع الجزائري
على ضوء آخر التعديلات والمستجدات القانونية
اسم المؤلف: الدكتور موسى خالد
الحجم: 23,5 × 15,5
عدد الصفحات: 217
ISBN: 978 - 9969 - 703 - 01 - 6
منشورات دارلايمة، 2026
الإيداع القانوني: 2026

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليلة- تيبازة- الجزائر
الهاتف النقال: 085.550.725 (0) 213 +
WWW.NLLIBRAIRIE.COM



حقوق النشر محفوظة لمنشورات دارلايمة © 2026
يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال
الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو
الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن
مكتوب من دار النشر لايمة.

الفهرس

7	مقدمة
11	الفصل الأول: الاختصاص القضائي للمحاكم الإدارية.....
13	المبحث الأول: معايير وقواعد تحديد الاختصاص القضائي للمحاكم الإدارية.....
	المطلب الأول: المعيار العضوي كأساس لانعقاد الاختصاص القضائي للمحاكم الإدارية
14	والاستثناءات الواردة عليه.....
14	الفرع الأول: اعتماد المشرع الجزائري للمعيار العضوي ومجالات تطبيقه.....
15	أولاً- اعتماد المشرع الجزائري المعيار العضوي.....
18	ثانيا- مجالات تطبيق المعيار العضوي ضمن اختصاصات المحاكم الإدارية ...
	الفرع الثاني: الاستثناءات الواردة على المعيار العضوي كأساس لانعقاد
25	الاختصاص للمحاكم الإدارية (المعيار الموضوعي).....
27	أولاً- الاستثناءات الإيجابية للاختصاص.....
33	ثانيا- الاستثناءات السلبية للاختصاص القضائي.....
38	المطلب الثاني: قاعدة الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية.....
39	الفرع الأول: تحديد اختصاص المحاكم الإدارية على أساس إقليمي.....
40	أولاً- الموطن كفائدة عامة لتحديد الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية.....
42	ثانيا- الاستثناءات الواردة على الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية
	الفرع الثاني: تنازع الاختصاص الإقليمي بين المحاكم الإدارية ومسألة الارتباط.....
49	
49	أولاً- تنازع الاختصاص الإقليمي بين المحاكم الإدارية.....
54	ثانيا: ارتباط الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية.....
57	المبحث الثاني: اختصاص المحاكم الإدارية بالدعوى القضائية.....
58	المطلب الأول: اختصاص المحاكم الإدارية بدعوى الإلغاء.....
59	الفرع الأول: الشروط الشكلية لاختصاص المحاكم الإدارية بدعوى الإلغاء..
60	أولاً- الشروط الشكلية العامة لدعوى الإلغاء.....
63	ثانيا- الشروط الشكلية الخاصة لدعوى الإلغاء.....

الفرع الثاني: الشروط الموضوعية لاختصاص المحاكم الإدارية بدعوى الإلغاء.	65
أولا- عيب عدم الاختصاص وعيب الشكل والإجراءات	66
ثانيا- عيب الانحراف في استعمال السلطة وعيب مخالفة القانون	69
المطلب الثاني: اختصاص المحاكم الإدارية بدعوى التعويض.	71
الفرع الأول: شروط اختصاص المحاكم الإدارية بدعوى التعويض.	73
أولا: الشروط الشكلية لدعوى التعويض	73
ثانيا- الشروط الموضوعية لدعوى التعويض (أساس قيام دعوى التعويض)	76
أولا- إشكال الاختصاص القضائي في حالة "الإدارة المدعية"	84
ثانيا- إشكال القانون الواجب التطبيق في دعوى التعويض	89
الفصل الثاني: الاختصاص القضائي لجهات الطعن في المادة الإدارية.	95
المبحث الأول: الاختصاص القضائي لجهة الطعن بالاستئناف في المادة الإدارية..	97
المطلب الأول: استحداث المحاكم الإدارية للاستئناف.	97
الفرع الأول: تعريف المحاكم الإدارية للاستئناف وآثار استحداثها.	98
أولا- تعريف المحاكم الإدارية للاستئناف والأساس القانوني لاستحداثها..	98
ثانيا- الآثار المترتبة عن استحداث المحاكم الإدارية للاستئناف	102
الفرع الثاني: تنظيم المحاكم الإدارية للاستئناف وتحديد اختصاصها الإقليمي.	106
أولا- التنظيم الهيكلي والعضوي للمحاكم الإدارية للاستئناف	106
ثانيا- الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية للاستئناف	111
المطلب الثاني: الاختصاص القضائي النوعي للمحاكم الإدارية للاستئناف....	115
الفرع الأول: الاختصاص القضائي الأصيل للمحاكم الإدارية للاستئناف...	115
أولا- مفهوم الاستئناف في المادة الإدارية	116
ثانيا- ضوابط قبول الاستئناف والآثار المترتبة عنه	121
الفرع الثاني: الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الإدارية للاستئناف بالجزائر	129
العاصمة.	129

أولاً- النظر في الطعون ضد القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية	130
ثانياً- النظر في الطعون ضد القرارات الصادرة عن الهيئات العمومية الوطنية	136
وعن المنظمات المهنية الوطنية	145
المبحث الثاني: الاختصاص القضائي لجهة الطعن بالنقض في المادة الإدارية	145
المطلب الأول: الاختصاص القضائي لأصيل لمجلس الدولة	146
الفرع الأول: طبيعة الاختصاص القضائي لمجلس الدولة كجهة نقض	147
أولاً- تعريف الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة وتحديد شروطه	159
الفرع الثاني: محل الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة	160
أولاً- الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية	165
العادية	168
ثانياً- القرارات القضائية الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية المتخصصة	168
المطلب الثاني: الاختصاص القضائي الاستثنائي لمجلس الدولة	169
الفرع الأول: الاختصاص القضائي لمجلس الدولة كجهة استئناف	171
أولاً: المبادئ العامة للاستئناف أمام مجلس الدولة	172
ثانياً- إشكالية الطعن بالاستئناف أمام مجلس الدولة	173
الفرع الثاني: الاختصاص القضائي لمجلس الدولة بموجب نصوص خاصة	177
أولاً- مراعاة الاعتبار الدستوري في تحديد الاختصاص القضائي لمجلس الدولة بموجب نصوص خاصة	189
ثانياً- القوانين العضوية الخاصة بالمناحة اختصاصات لمجلس الدولة وتأثير التعديلات الجديدة عليها	193
خاتمة	215
قائمة المصادر والمراجع	
الفهرس	